## القصار: نأمل أن يرى قانون هيئة أسواق المال النور دعماً للقطاع

# "فرنسبنك للأعمال" يعزّز ثقافة الإدخار بغية توفير موارد

منح قانون هيئة أسواق المال دفعا لمصارف الأعمال والسوق المالية حيال انتظام العمل ومعاييره والشروط المتعلقة بهذه السوق، ووسع الأدوات المتاحة للتمويل وتشجيع المدخرات الوطنية والإستثمارية ووفر أجهزة ضبط عمل السوق المالية ورقابتها.

يقول الرئيس المدير العام لفرنسبنك للأعمال نديم القصار "إذا كان صدور القانون تأخر رغم إعداد المشروع الخاص به منذ أكثر من 16 عاما، فأن تأخير صدوره لم يثن مصارف الأعمال عن القيام بمهماتها في توفير التمويل اللازم للمشروعات التي ترد طلبات تمويلها بشقيه الانمائي والائتماني بعد درسها، وتقديم خدمات النصائح المالية على مختلف أنواعها وفي مختلف مراحلها. أما بالنسبة الى دور مصارف الأعمال في السوق الثانوية والأسهم تحديداً، فهذا امر قائم، علما أنه لا يزال يحتاج الى تطوير وتفعيل وبيئة عمل ملائمة نأمل في توافرها وهي ليست معزولة عن الأوضاع العامة في البلد".

### الاحتياط الالزامي ضروري

ويؤكد القصار ان مصارف الاعمال تلتزم تعاميم مصرف لبنان، وبينها التعميم المتصل بعمل مصارف الأعمال، "إذ يرى المركزي وعن صواب، أن الحوافز المتاحة لهذه المصارف ومن بينها تلك المتعلقة بالإحتياط الإلزامي، ترمي الى تحفيزها للإنخراط على نحو أوسع في تمويل مشروعات اقتصادية وإنتاجية. ولا اعتراض على ذلك، لأن هذا من صلب دور مصارف الأعمال. كذلك، فان الفصل بين مصارف الأعمال والمصارف التجارية تدبير لجأت اليه الولايات المتحدة بعد الأزمة المالية لحماية ودائع الجمهور من توظيفات مصارف الأعمال في مشتقات خطرة.

ورأى ان جذب الودائع إلى مصارف الأعمال ليس هدفاً بحد ذاته بل وسيلة تساعد في تعزيز ثقافة الإدخار بغية توفير موارد ملائمة لمصارف الأعمال، وتنويع أوعية توظيف المدخرات الوطنية. كذلك، تلتزم مصارف الأعمال في لبنان المعايير وبينها ما ينص على نيل موافقة المركزي المسبقة قبل الترويج والتسويق لأي منتجات مركبة.

### بمنأى عن الازمة

"لم توظف المصارف اللبنانية أموالا في المشتقات السامة وأوعيتها، وتالياً كان حجم انكشافها على الأزمة العالمية والمؤسسات المتضررة منها بدرجة الصفر أو محدوداً جدا"، وفق القصار. ويضيف ان توجه المصارف كان منسجما مع تعاميم مصرف لبنان التي حصرت توظيفات التعامل مع مصارف ومؤسسات مالية في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

الرئيس المدير العام لـ "فرنسبنك للأعمال" نديم القصار.

O E C D وفي أدوات ذات مخاطر متدنية. ويرى ان ذلك لا يعني أن بعض اللبنانيين لم يتكبد خسائر من الأزمة العالمية، وخصوصا في أسواق الأسهم، "إنما كانت هذه الحال على مستوى أفراد وخارج القطاع المصرفي".

### توظيفات كبيرة

يشير القصار الى انه بعد الأزمة المالية في 2008، وردت توظيفات كبيرة الى القطاع المصرفي اللبناني، وبلغت مستويات غير مسبوقة من النمو حجما ونسبة مئوية في 2009. واستمر النمو في موجودات المصارف وودائعها في 2010، إنما بتراجع عن 2009. وكانت لمصارف الأعمال حصة من النمو، ساعدتها في توسيع نشاطاتها التمويلية. وما كان ليحصل ذلك لولا الثقة بالقطاع المصرفي التي حازها طوال عقود وأزمات قاسية في لبنان، اضافة الى مناخ الحرية والمرونة اللتين تتيحهما التشريعات المصرفية للجمهور والمستثمرين في القطاع".

وقال ان مصارف الأعمال في لبنان تسعى إلى التطوير الدائم في منتجاتها، وتعزيز مواردها البشرية والمالية والتقنية، والتزام معايير الإدارة المصرفية الحديثة والرشيدة ومقاييسها، "وتاليا، هي جاهزة لزيادة دورها في نمو الإقتصاد. يلزمها استقرار سياسي وظروف عامة أفضل".

### بازل 3

يلفت القصار الى ان مناقشة معايير بازل 3 الجديدة بدأت قبل الأزمة المالية في 2008، وأصبحت أكثر إلحاحا بعدها، وتناولت المصارف ككل وبينها مصارف الأعمال والإستثمار. واستهدفت سلامة العمل حيال كفاية الرساميل وأجهزة الضبط والمحاسبة والرقابة والداخلية والخارجية. علماً، أن نسبة الملاءة في بازل 3، محتسبة على الموجودات المثقلة بأوزان المخاطر، وبقيت كما في بازل 2 عند 8%.

ويضيف أن تغييراً مهماً طرأ على توزع النسبة. "إذ أصبح الحد الأدنى للأموال الخاصة الاساسية (tier 1) 6% من أصل 8% بدل 4%، و2% للأموال الخاصة المساندة (tier 2) بدل 4%، ويعمل بها اعتباراً من 2015. وفي المعايير أيضا احتياط واق من الأزمات من حقوق المساهمين الصافية، ويدخل في تركيبة الأموال الخاصة الأساسية. وتمتد المرحلة الإنتقالية لوضع كل معايير بازل 3 موضع التنفيذ تدريجاً من 2013 وحتى 2019"، مؤكدا تأييد اي إجراءات بغية تعزيز سلامة القطاع المصرفي اللبناني والتحوط من المخاطر. "وثمة مناقشات مفتوحة بين مصرف لبنان وجمعية المصارف تتصل بتنفيذ معايير بازل 3. ولا مشكلة حيال ذلك".

### خدمات مصرفية عدة

توفر مصارف الأعمال الخدمات المصرفية في مجالات عدة، بينها تمويل المشروعات بقروض متوسطة وطويلة الأجل وتمويل الشركات ورسملتها وعمليات التملك والدمج وغيرها. ويؤكد القصار انه سيكون لمصارف الأعمال نشاط واسع في مشروعات البنية التحتية وقطاع الخدمات بعد إقرار مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، "ونعوّل كمصارف أعمال على القانون نظراً الى الورشة المرتقبة التي ستترك نتائج إيجابية اقتصادياً وإنمائياً، إضافة الى التحسن النوعي في الخدمات الأساسية للمواطن والإقتصاد معا".

ويوضح ان فرنسَبنك للأعمال باشر عمله عام 2001 وهو مملوك بالكامل من فرنسَبنك، ويقدم خدمات مصرفية استثمارية وخاصة وخدمات الوساطة في الأسواق المالية ويوفر دراسات وأبحاثاً اقتصادية ومالية ومصرفية كالآتي:

### الخدمات المصرفية الاستثمارية

* تقديم الاستشارات المالية الى الشركات الخاصة والتي تتضمن عمليات الدمج والتملك، طرح أولي عام وزيادة رأس

# القصار: نأمل ان يرى قانون هيئة اسواق المال النور

المال، الاكتتابات الخاصة، اللجوء إلى الدين، إعادة هيكلة الميزانية...

* إعداد المشورة المالية للقطاعات العامة (حكومة، مؤسسات عامة، ومؤسسات غير حكومية): إصدار الأوراق المالية والخصخصة.

* تمويل الشركات والمشاريع عبر تكوين رأس المال أو عبر قروض متوسطة وطويلة الأجل.

وفي هذا المجال يتابع فرنسَبنك للأعمال كل مراحل العملية المعنية بدءا من دراسة السوق، دراسة الجدوى وخطة العمل والأمور القانونية إلى التمويل. وأثبت المصرف جدارته في تقديم المشورات وترتيب الهندسات المالية في عمليات شملت القطاعات العامة والخاصة، منها المصرفية والصناعية والسياحية والعقارية.

## ومن أهم الإنجازات:

* توكيل فرنسَبنك للأعمال في عام 2010، اضافة إلى مصرفين آخرين، بإدارة إصدار سندات الدين للدولة بالدولار (Eurobond) استحقاق آذار 2020. ولاقى هذا الإصدار نجاحاً فاق كل التوقعات من حيث حجم الطلب (أكثر من 3 مرات الحجم المطلوب)، ونوعية المستثمرين (مصارف ومحافظ مالية لبنانية وعالمية)، وسعر الإصدار.

* تمويل فرنسَبنك للأعمال عام 2009، بمشاركة فرنسَبنك، مشروعاً عقارياً على مرحلتين بمبلغ إجمالي يوازي 30 مليون دولار.

* مساهمة فرنسَبنك للأعمال عام 2008 في عملية إمتلاك فرنسَبنك لمصرف "غولدن تالر" في روسيا البيضاء الذي اصبح أسمه لاحقا فرنسَبنك OJSC، وفي عملية زيادة مال فرنسَبنك سوريا.

* تسويق فرنسَبنك للأعمال للأسهم التفضيلية لفرنسَبنك فئة "أ" عام 2008 والذي نتج منه إصدار مبلغ 100 مليون دولار، وفئة "ب" عام 2010 بمبلغ 85 مليون دولار.

## الخدمات المصرفية الخاصة

* توفير الخبرة والمعلومات والنصح المالي حول الفرص الاستثمارية.

* تقديم مجموعة واسعة وشاملة من فرص الاستثمار والمنتجات المالية: ودائع على المدى المتوسط والطويل، أسهم، سندات، سلع، محافظ مالية ومنتجات مالية مركبة.

وقام فرنسَبنك للأعمال منذ عام 2006 بتركيب منتجات مالية تم ترويجها عبر فروعه، لاقت نجاحاً ملموساً فاق مجمل الإكتتاب بها 160 مليون دولار، وهي برامج إيداع مرتبطة بسلات متنوعة (الأسهم و/أو مؤشرات مالية عالمية)، رأس مالها مضمون 100% من المصرف اضافة إلى فائدة سنوية عالية ومضمونة، وتقدم عند الاستحقاق أداء تلك السلات. الحد الأدنى للإكتتاب خمسة آلاف دولار.

## خدمات الأسواق المالية

يوفر فرنسَبنك للأعمال إلى زبائنه تغطية شاملة للأسواق المحلية (لبنان)، الإقليمية (الخليج، الأردن ومصر)، والعالمية (أوروبا، أميركا الشمالية وآسيا). وتشمل العملات، السلع، الأسهم، السندات، العقود الآجلة Futures وحق الخيار Options.

## دراسات وأبحاث

يقدم فرنسَبنك للأعمال لزبائنه دراسات يومية حول الأسواق المالية والقطاعات الاقتصادية المختلفة وأوضاع الشركات في مختلف أنحاء العالم. وتستند الى دراسات وأبحاث تنشرها أهم المصارف وشركات الاستثمار العالمية.

يؤكد القصار ان مصارف الأعمال في لبنان عموما وفرنسَبنك للأعمال خصوصا على جهوزية تامة "لتعزز دورها في خدمة الاقتصاد على الصعيدين الكلي والجزئي، وبالنتيجة تفعيل الأسواق المالية عبر زيادة عمقها وعرضها، زيادة عدد الشركات المدرجة وزيادة السيولة المتوافرة في هذه الأسواق". وطالب بالاصلاحات اللازمة "التي تساهم في تكريس حجم الإختصاص وزيادته وتوسيع الخدمات وتنويعها".